ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 1827-1843 .

واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر و الاليات الوقائية للتصدي لها

The title of the article in English : The reality of illegal immigration in Algeria and the preventive mechanisms to address it

مهديد سعيد*
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
meh_diploma@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 04-08-2021 تاريخ قبول المقال: 24-12-2021 تاريخ نشر المقال31-03-2022

الملخص:

تعدّدت أسباب النزوح القسري في القرنين العشرين والحادي والعشرين، وهي تتضمن المفاعيل الاستعمارية. كما احتلت الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية، خصوصا وان قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ومن خلال ما سبق فان الجزائر تعد دولة استقرار وعبور لهؤلاء المهاجرين الافارقة، بالإضافة إلى كونها دولة مصدرة للهجرة غير الشرعية، خاصة وأن الجزائر تتربع على شريط حدودي يزيد عن 6000 كلم مع 07 دول، وعلى شريط ساحلي يبلغ 1200 كلم، مما يجعلها محور هام ومنشط للأعمال الاجرامية العابرة للحدود مثل تهريب المخدرات التزوير و الجرائم المنظمة. كما أن واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر لا تقتصر انعكاساته على المهاجرين غير الشرعيين فحسب، وانما تشمل كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والأمنية للدولة، سواء للدولة المصدرة أو الدولة المستقبلة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر- الهجرة القسرية - الدول المصدرة – الدول المستقبلة- التعاون الاوروبي

Abstract:

The forced displacement to, from, and within the Arab world has a long history. The causes of forced displacement were numerous in the twentieth and twenty-first centuries, and they included colonial effects. Illegal migration across the Mediterranean has also occupied a wide area of media attention and a number of civil society organizations, governmental and regional institutions, especially since the issue of illegal immigration is a problem that haunts The receiving countries of these illegal immigrants, and through the above, Algeria is a country of stability and transit for these African immigrants, in addition to being an exporter of illegal immigration, especially since Algeria sits on a border strip of more than 6000 km with 07 countries, and on a coastline of 1200 km Which makes it an important and

* المؤلف المرسل

stimulating hub for transnational criminal acts such as drug smuggling, counterfeiting and organized crime. Also, the reality of illegal immigration in Algeria is not limited to illegal immigrants only, but also includes all economic, social, political and security fields for the state, whether for the exporting country or the receiving country.
Keywords: Algeria - forced migration - exporting countries - receiving countries - european cooperation

مقدمة

الهجرة مصطلح عرفه الإنسان قديما، حيث كان تنقل الأشخاص وممتلكاتهم موجود مع مسايرة التطور التاريخي منذ عدة قرون بغية الاسترزاق وتلبية الحاجات من خلال الانتقال من منطقة إلى أخرى، وهذا بمراعاة الشروط القانونية والضوابط المحددة للمنطقة التي يتم الانتقال إليها، ورغم وجود هذه القوانين إلا أن بعض الافراد يغامرون بالتسلل وخرقها، وبظهور أشكال عديدة من الاعتداءات على أمن الدول ما دفعها إلى تدعيم حراسة حدودها التي تعد خط الدفاع الأساسي ضد محاولة أي اعتداء أو تسلل.

إن مراقبة الحدود تعد من الاهتمامات التي تسعى كل دول العالم إلى السيطرة عليها، لذا تعمل الدول ومن أجل المحافظة على هذا الكيان إلى وضع قواعد وقوانين تحدد وتنظم هذا الإطار الواقعي، حيث تفرض القواعد الواجب إتباعها عند استعمال هذه الحدود سواء من طرف المواطنين أو الأجانب في الاتجاهين الداخلي والخارجي، هذا بالرغم من النظرة الجديدة للحدود في ظل العولمة والتقارب الدولي.

وتعتبر مشكلة الهجرة غير الشرعية إحدى ابرز المشاكل التي تواجهها دول العالم نظرا لما تصاحبها من إفرازات ومشاكل أمنية قد تؤثر بالسلب على امن الدول المستقبلة والمصدرة للمهاجرين.

فمشكلة الهجرة غير الشرعية تمثل تهديد وتحدي امني لا تماثلي ليس من السهل التعامل معه، بالرغم من وجود الكثير من آليات التنسيق والتعاون الدولي لمحاولة احتواء والتعامل معها وهذا ما تسعى إليه دول منطقة المتوسط التي تعتبر إحدى مراكز ثقل حركة المهاجرين في العالم نزرا لموقعها الجيو استراتيجي المهم بالإضافة إلى اعتبارها منطقة وصل بين دول العالم الشمالي المتقدم ودول الجنوب المتخلف.

وتختلف تدفقات المهاجرين من منطقة المتوسط الانتقال يكون من أسفل الضفة الجنوبية إلى أعلى الضفة الشمالية على النحو الذي يجعل الكفة تميل نوعا ما إلى منطقة غرب المتوسط، ولا سيما في السنوات الأخيرة حيث تعتبر المغرب إحدى ابرز مصادر تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو غرب المتوسط باعتبارها اقرب منطقة إلى الضفة الشمالية مضيق طارق 15 كلم.

أهمية الدراسة:

تكمن لدراسة هذا الموضوع اهمية كبيرة من الناحية العلمية والعملية، وذلك لطبيعة هذا الموضوع من حيث ديناميكيته وعلاقته بحدوث توترات ومشاكل امنية نحو دفع عجلة التعاون في كافة المجالات.

أ / الاهمية العلمية: تكمن الاهمية العلمية للموضوع في معرفة حقيقة أثر الهجرة غير الشرعية كمشكل صريح واعطاء صورة واضحة لطبيعة الاسباب والعوامل المؤدية حقيقة للهجرة غير الشرعية في الزائر بالإضافة الى اعطاء صورة واضحة للتعامل الاوروبي و الدولي مع المنطقة المغاربية على هذا الاساس من خلال تقديم اليات وقائية للتصدي لها.

ب / الاهمية العملية: يمكن طرح الاهمية العملية لهذا الموضوع من خلال ان هذه الدراسة تثري المكتبة البحثية بموضوع جديد يرتبط بواقع الاحداث داخل النظام الدولي، ويشجع الباحثين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الامنية على دراسة مثل هذه المواضيع وتقديم رؤى استشرافية في هذا المجال.

اشكالية الدراسة:

موضوع الدراسة يستدعي منا دراسته ومحاولة تحليله والبحث فيه والتعمق في ابرز مضامينه وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة من خلال طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرت الهجرة القسرية على الأمن الجزائري في ظل استفحالها خلال السنوات الأخيرة؟

و انطلاقا من الاشكالية التالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية حول موضوع الدراسة:

- ما هي أبرز المضامين الفكرية لظاهرة الهجرة القسرية؟
- ما هو الدور التي تلعبه المؤسسات التربوية في الوقاية من الهجرة القسرية؟

فرضيات الدراسة:

تعرف الفرضية على انها تفسيرات مقترحة للعلاقة بين متغيرين او اكثر، منها متغيرات سابقة واخرى تابعة، والبحث يسير في مجال هدفه، البحث عن مدى الترابط النسبي بين بعض المتغيرات التي اشرنا اليها في الاشكالية، ومنه يمكن وضع الفرضية الرئيسية التالية:

زيادة تدفق المهاجرين نحو المنطقة تؤدي الى تعقد الاوضاع الامنية.

- تحتاج مشكلة الهجرة القسرية لأكثر من مقترب لمحاولة ادارتها واحتوائها.
- تلعب المؤسسات التربوية دورا هاما في التنشئة الاجتماعية.

الإطار المنهجي: اقتضت الدراسة الاعتماد على المناهج التالية :

- المنهج التاريخي: موضوع الدراسة يستلزم استقراء المعلومات و الحقائق التاريخية التي تساعد على فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر مثل معرفة الأسباب و العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية .

-المنهج المقارن: بغرض معرفة موقف كل من الدول الأوربية و الدولة الجزائرية من الهجرة غير الشرعية كما قمنا بتوظيف المنهج التاريخي عند التعامل مع بعض المعطيات و الوقائع التاريخية مثل

مراحل الهجرة غير الشرعية في الجزائرية و خصائصها عبر كل فترة و مرحلة.الإضافة إلى أسلوب تحليل المضمون و هذا من خلال تحليل مضمون الشراكة الاورورمتوسطية و اتفاقيات الش اركة الثنائية الأخرى و استخلاص الأهداف و الأسس القائمة عليها .

-منهج دراسة الحالة: استعماله كان يهدف التعرف على الموضع فيما يتعلق بالتطرق إلى الهجرة غير الشرعية في الجزائر من جميع جوانبها و التعرف على تأثير الأمن الإنساني في مكافحة هذه الظاهرة.

تقسيم الدراسة:

- **المبحث الاول:** اسباب الهجرة القسرية في الجزائر
- **المبحث الثاني:** دور المؤسسات التربوية من الهجرة القسرية
- **المبحث الثالث:** التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الهجرة

المبحث الأول: اسباب ظاهرة الهجرة القسرية في الجزائر

انتشرت في الآونة الأخيرة بالمجتمع الجزائري كباقي مجتمعات دول العالم ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي استطاعت إشعار كل مؤسسات الدولة وأصبحت مشكلة حية من خلال الأحداث المأساوية التي تتوالى بشأنها سواء في الصحف أو الأخبار التلفزيونية من حين لخر، وهي مشكلة حساسة لكونها تمس جميع شرائح المجتمع بحيث أصبحت الظاهرة لا تمس فئة الشباب وخاصة الذكور، بل تعدت إلى فئة الإناث والأطفال القصر، وتتميز الظاهرة كونها ممتدة على طول السنة أي إنها مستمرة في الزمن ومنتشرة في المكان، بعدما كانت منتشرة بكثرة في غرب البلاد.

لا شك أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر المعقدة والتي يصعب تحليلها وتفسير العوامل المتسببة في حدوثها ومهما تعددت الأسباب فهي لا تخرج عن الجوانب الأكثر تعلقا بالحياة وهي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى عوامل أخرت اقل تأثير منها[1].

أولا: الاسباب الاقتصادية:

يعتبر توافد المهاجرين لأسباب اقتصادية من أهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة، و ذلك نظرا للمكانة التي يحتلها الجانب الاقتصادي في تحليل أسباب انطلاق التدفقات البشرية، خاصة ما يتعلق منها بمعدلات البطالة المرتفعة ووجود نسبة لا يستهان بها ممن يعيشون تحت خط الفقر،

[1]- Benelkadi Kamel "**Migration développement, les africains planchent sur une question commune** " . http://www.algeria-watch.org/fr/mrv/mrvref/action_commune.htm (N° 4676, du 30/04/2006)p 03

وترتكز أهم التفسيرات الاقتصادية للهجرة على ظاهرة انتقال اليد العاملة، ورغبة المجموعات البشرية في تحسين مستويات معيشتها.[2]

و يحتل الفقر او التخلف الصدارة في عوامل ومسببات الهجرة والدافع الأساسي لغالبية تحركات المهاجرين من دول الغفة الجنوبية لغرب المتوسط باتجاه شماله [3].

كما عرفت اقتصاديات دول الجنوب المرسلة لليد العاملة تراجعا في معدلات النمو مما أدت إلى تناقص مستمر في قدرتها على خلا فرص عمل جديدة تمكنها من استيعاب الموارد الجديدة من قوة العمل، و ازاء ذلك اندفع مئات الالاف للبحث عن فرص للعمل خارج بلدانهم الأصلية.[4]

كما ارتبط الاستقلال الاقتصادي للجزائر، باعتماد سياسة تنموية شاملة، كان الهدف منها إحداث تغيير عميا في البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، وذلك بالقضاء على البطالة واعادة توزيع الدخل الوطني وتغيير الأنماط السلوكية التقليدية، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت في 1986 كشفت عيوب السياسة الاقتصادية المنتهجة ولاحظ الباحثون أن الاضطرابات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري في مراحل مختلفة كان سببها ما يلي:

- تجاهل القيم الثقافية المحلية في إعداد وتنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية.
- انعدام تصور شامل ومنسجم لمشاكل الهوية الثقافية والاعتقاد بأن الاقتصاد كفيل بتعويض النقص الثقافي.
- إقصاء الشعب الجزائري من المشاركة في السياسة التنموية على عكس مشاركته الجماعية في تحرير البلاد واسترجاع السيادة الوطنية.
-غياب دور الفرد الجزائري كحافز في العملية التنموية.[5]

ثانيا: الاسباب القانونية:

---

[2] حمزة قدة، **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر-تحليل عينة لمحتوى من الصحف**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية الداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم علوم الإعلام والاتصال، 2011، ص 108

[3] رقية العاقل، **إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص45

[4] محمد احمد اسماعيل، **الهجرة العربية-العربية**، ورقة مقدمة الى الحلقة العلمية حول: اللجوء و الهجرة-المشكلات و الحلول، جامعة ن ع ع أ بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين: تونس 04-2008/08/08، ص 10

[5] زروق العربي، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية-الانعكاسات و اليات المواجهة**، الجزائر: ابن النديم للنشر و التوزيع، 2014، ص 28

تحظى الهجرة غير الشرعية بأهمية بالغة في المناقشات السياسية على الصعيد المحلي والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي، وقد دفع اتساع الهجرة غير الشرعية وتعقيدها الدول والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني إلى العكوف على دراسة التحديات والفرص التي تحتويها هذه الظاهرة .

أصبحت الهجرة الدولية امرا واضحاً في المجتمعات المعاصرة كما جاء في المبدأ الأول من المبادئ العشر التي تضمنها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، حيث يشمل هذا المبدأ الهدف الأساسي الذي يجب تحقيقه، وهذا يقتضي تنفيذ سلسلة من التحولات التي تتمثل في شكل جديد من الحكومة العالمية و إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة وتنمية على المستوى المطلوب، ومسار أمني دقيق للمهاجرين واستقبال منظم يحمل روح التضامن واحترام حقوق الإنسان من قبل الدول المستقبلة، ومن أجل هذا كله فقد سعت معظم دول العالم إلى إصدار عدة قوانين ولوائح لتنظيم هذه الظاهرة الاجتماعية.[6]

ومن ضمن ما قامت به أن شرعت قوانين تسد بها الفراغ القانوني للوجود في هذا المجال بإصدار قانون 11/08[7] المتضمن تنظيم دخول الأجانب إلى الإقليم الجزائري و إقامتهم فيه، ثم القانون 01/09 [8] المعدل لقانون العقوبات والذي يتضمن نمطين من الأحكام، أحدهما المهاجرين السريين بصفة مباشرة والآخر عالج الشبكات التي تستغلهم أو ما يعرف بشبكات تهريب المهاجرين.

ثالثا: الاسباب السياسية و الامنية:

أما العامل السياسي الآخر للهجرة يرجع أساسا إلى تزايد نشاط قادة رجال الأحزاب الوطنية والطبقة المثقفة التي أصرت على إظهار نفورها من المعاملة السيئة التي تلاقيها من الأوروبيين القاطنين بالجزائر، والعامل السياسي الثالث للهجرة المغاربية يتمثل في انعدام الهيئات التشريعية التي تمثل مصالح المغاربة وتدافع عن وجهة نظرهم .وبعد أن تبين للجزائريين تصميم إدارة المعمر على قمع كل حركة سليمة تهدف إلى نيل الحقوق المدنية، اتجهوا إلى العمل الحربي السلبي .إلى جانب الأسباب السياسية للهجرة المغاربية، هناك سبب تاريخي يتعلق بالتجنيد العسكري الذي فرضته القوة الاستعمارية الفرنسية على الشبان الجزائريين، فابتداء من عام 1912 الذي تقرر فيه فرض الخدمة العسكرية على جميع الشبان الجزائريين، أخذت الهجرة

---

[6]- عبد الحسن احمد، **الهجرة السرية و حقوق الانسان**، تونس: دار النهار، 2006، ص 75

[7] انظر قانون 11/08، مؤرخ في يونيو 2008 يتعلق بشروط دخول الاجانب الى الجزائر و اقامتهم بها و تنقلهم فيها، جريدة رسمية، عدد 36، الصادرة بتاريخ 2008/07/02

[8] القانون01/09 المؤرخ في 2009/02/25، يعدل و يتمم الامر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات، ج ر، عدد 15، الصادرة في 08/مارس/2009

تتخذ طابعا جديدا جاء نتيجة للاحتكاك الذي وقع بين الفرنسيين الحقيقيين والجزائريين الذين عرفوا فرنسا من خلال تعاملهم مع الخليط السكاني من الأوروبيين المقيمين بالجزائر[9].

ومع تطور الزمن، ومجيء فترة الاستقلال، لم تتوقف وتيرة الهجرة المغاربية باتجاه بلدان أوروبا الغربية، حيث استمرت الأوضاع السياسية السائدة في البلدان المغاربية تدفع بفئات اجتماعية كبيرة إلى الهجرة .ويمكن تلخيص هذه العوامل السياسية في طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية ونمط تسيير الشؤون الداخلية في هذه البلاد.

إضافة إلى هذه العوامل، هناك العامل الأمني الذي يعتبر دافعا أساسيا في ارتفاع حركة الهجرة المغاربية وخاصة منها الجزائرية حيث عرفت طيلة عشرية التسعينات ما يسمى" بالعشرية السوداء "وارتباط ذلك بشكل مباشر مع اللاإستقرار السياسي والأمني في الجزائر. فمن المعلوم أن الجزائر تعيش في حالة من التوتر مع انتشار ظاهرة الإرهاب التي أحبطت كل مشاريع التنمية والتقدم الحضاري فبفعل تصاعد العمليات الإرهابية واستهداف كل الطاقات البشرية ومنها الكفاءات العالية من أطباء ومهندسين وصحافيين، ذهبوا ضحية الواجب المهني في عمليات اغتيال دفعت الجزائر ضريبة كبيرة من ارتفاع في أرواح الضحايا من ناحية واستنزاف للعديد من الكفاءات والمهارات التي هاجرت إلى الخارج وإلى أوروبا على وجه التحديد[10].

المبحث الثاني: دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الهجرة غير الشرعية

تلعب المؤسسات التربوية دورا هاما في التنشئة الاجتماعية وفي عملية غرس المهارات و الاخلاق الغرورية في سن مبكرة لدى الأطفال حتى يكون لهم الأثر الايجابي في المجتمع ، فقد يتعلم الافراد بواسطة هذه التنشئة الاجتماعية المبادئ والقيم الاجتماعية والعادات والتقاليد وصولا إلى تنمية القدرات الذهنية وترشيد السلوكات وبناء شخصية قوية ومتوازنة الافراد، وتعرف التنشئة الاجتماعية بأنها عملية يتعلم من خلالها الافراد كيفيات الانضمام إلى أطر المجتمع المختلفة كالأسرة والمدرسة والمجتمعات الثقافية والنوادي وجمعيات وغيرها، وتبدأ عملية التنشئة الاجتماعية في وقت مبكر خلال المراحل الأولى من حياة الفرد وتستمر هذه العملية مع استمرار حياة هؤلاء الافراد.

أولا: دور المدرسة و الوسط الاجتماعي:

تمثل المدرسة امتداد لمؤسسة الأسرة و أحد أهم العوامل الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية، لأنها تساعد من خلال وسائلها المختلفة في تعزيز وتعميا شعور الافراد بالانتماء إلى مجتمع بواسطة الثقافة، وذلك بالاعتماد على عناصر الهوية، وصولا إلى جعلهم أعضاء فعالين في المجتمع، أن المعلمين

[9] -شريف السيد، **اللجوء من انتهاكات حقوق الانسان**، مجلة الموارد، صيف 2005، ص 15

[10]- طارق الهيشاوي، **الهجرة الغير شرعية، رؤية مستقبلية**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009، ص ص 36-37

والمعلمات كأشخاص أو كفرا، لا يقتصر دورهم فقط على النشاط المدرسي، و إنما يختصون أيضا في تربية الطفل و مرافقته في اكتشاف العالم، وتمثل كل المواد التي يتلقاها الطفل في المدرسة، مدروسة وحدة من الوحدات التي تساهم في بناء شخصيته وتنمية معارفه، و انطلاقا من هذا الواقع وبعد أن يتجاوز الطفل سن العاشرة فما فرق يبدأ في اختيار واستبعاد مجموعة من الأفكار والقيم التي تعد في صالحه ولفائدة مجتمعه ووطنه، بناءا على ما تلقى من دروس، والأكيد أن العراقيل التي تواجهها عملية التنمية في الكثير من الدول العربية بما فيها الجزائر، إنما تعود بالأساس إلى تخلف وجمود المنظومة التربوية.[11]

وتحتاج المنظومة التربوية إلى مزيد من الاهتمام بقضايا المجتمع ومشاكله وجعل ما يدرسه الطفل أو الطالب في المدرسة أو الثانوية و حتى الجامعة مطابقا لما يعيشه في حياته اليومية وواقعه الاجتماعي بسلبياته و ايجابياته ، وتقدر نسبة نفقات الدولة الجزائرية على قطاع التعليم ب 4.3% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بدول العالم.[12]

والمدرسة كمؤسسة اجتماعية تربوية لها وظائف متعددة منها ما يخدم الافراد والتلاميذ ومنها ما يخدم المجتمع، ويمكن حصر وظيفة المدرسة في ثلاثة وظائف رئيسية:

1- **وظيفة المحافظة** : وتعني أن المدرسة تحاول نقل تراث الماضي إلى الجيل الحاضر و لا تنغلق في الماضي وتتقوقع داخله وهذا ما يؤكد عليه السوسيولوجي الفرنسي،" إيميل دوركايم" بقوله : إن المستقبل لا يمكن تناوله من عدم، إننا لا نستطيع أن نبنيه إلا بواسطة أدوات تركها لنا الماضي " ولهذا نجد البرامج المدرسية تساير المبادئ وتواجه مشاكل الحاضر.

2- **وظيفة الإعلام والتكوين** :فالمدرسة لا يقتصر دورها على شحن التلميذ بالمعلومات بل تعطيها معنى ودلالة وشكلا يندرج في بنية تكوين الطفل، إنها تحاول القضاء على الأمية عن طريا تعليم الكتابة والقراءة والتزويد بالمعارف، وفي نفس الوقت تقوم بتأسيس العقلانية والموضوعية.

3- **وظيفة التطبيع الاجتماعي** : كونها تمرر الاعراف والقيم الاجتماعية الموضوعية، ولتحقيق وظيفتها في تكوين الطفل تلجأ المدرسة إلى استعمال مفاهيم عدة، حسب الظروف وخلال مختلف المراحل التعليمية[13]، كما يمكن الوقاية من الهجرة غير الشرعية هن طريا ما يلي:

---

[11] عبد الوهاب بن خليف، **دور المؤسسات التربوية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، الجزائر: ابن النديم للنشر و التوزيع، 2014، ص 193

[12] موقع الاحصائيات العالمية، www.statistique-mondiale.com، تاريخ الدخول 2021/04/27

[13] زهير قاسيمي، **دور الاسرة و المدرسة في التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل**، ttp://www.dafatiri.com ، تاريخ الدخول 2021/04/27

– إقامة ندوات في المدارس والجامعات وأماكن التجمعات البشرية لبيان مغار الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها السيئة على صمعة الجزائر وتكبيدها خسائر مادية وأدبية للمهاجرين وذويهم.

– نشر التجارب الناجحة للشباب الذين حققوا طفرات في الداخل والخارج لإعطاء المثل والقدوة الحسنة .

– القضاء على الثقافة الفاسدة التي سيطرت على تفكير الشباب واعلامهم أن تكلفة فشل محاولة الهجرة تكفي لتحقيق مشروعا صغيرا.

– العمل على تغيير اتجاهات المجتمع الجزائري إزاء العمل الحكومي ونشر ثقافة العمل الحر والعمل الحرفي، بغرس ثقافة الأعمال الحرة وخاصة خلال الفترة من الطفولة إلى البلوغ.[14]

ومن خلال ما سبا نلاحظ أهم وظائف المدرسة، والدور الفعال الذي تقوم به وتأثير الوسط الاجتماعي في مجال التنشئة الاجتماعية السليمة والتي من شانها تلقن الطفل المعرفة الحقيقية والمفيدة له ولمجتمعه في إطار الحفاظ على القيم والعادات الاجتماعية ومواجهة التحديات الراهنة بالوسائل السليمة ، ودون اللجوء إلى التهرب من الواقع والهجرة غير الشرعية كسبيل لعدم تحمل المسؤولية، وهذا لفائدة خدمة المصلحة العامة للمجتمع.

ثانيا: دور المجتمع المدني ووسائل الاعلام

يلعب المجتمع المدني ووسائل الاعلام دورا هاما في مكافحة الهجرة غير الشرعية

1- دور المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها اغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية.[15]

[14] محمد فتحي العيد، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، الرياض: د.ن، 2010، ص 64

[15] قرزيز محمود، يحياوي مريم، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات و التغير**، جامعة بسكرة/المركز الجامعي برج بوعريرج، http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf، ص2

وقد أصبح متاحا لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني بالجزائر العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخلها كشريك هام فعلا في عمليات البناء والتطوير ومنها أنها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل:

تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية القريبة ، أملا في تدعيم تلك الخدمات في المناطق البعيدة والنائية. بالعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية

في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة .

في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات .

في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية .

في مجال متابعة استراتيجية مكافحة الفقر .

في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب .

في مجال الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية .

في مجال الخدمات، العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع[16]

كما يضطلع المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الاجتماعية و السياسية والتي تعكس قدرته على الإسهام في عملية بناء المجتمع من خلال غرسه من مجموعة من القيم و المبادئ منها التعاون وتحمل المسؤولية ووجود مجتمع مدني بمؤسسات قوية يشعر الافراد أن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم بحرية حتى ولو كانت تعارض الحكومة ومؤسساتها، لتعبير عن مصالحهم و مطالبهم بأسلوب منظم وطريقة سليمة دون الحاجة إلى استعمال العنف مع وجود البديل السلمي للمطالبة بالحقوق، صحيح أن وظيفة منظمات المجتمع المدني هي الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئة معينة لأنها كذلك تمد يد العون و المساعدة للمحتجين وتقدم الخدمات الخيرية الاجتماعية هدفها مساعدة الفئة الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

2- دور وسائل الاعلام و الاتصال:

أن الإعلام أصبح يُمثل ركن رئيسي مشترك في كافة خطط العمل الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، في ضوء قدرته على الوصول إلى قطاعات عريضة من الجمهور، وتغيير بعض القيم المجتمعية التي تؤثر بالسلب وتساعد على انتشار الظاهرة وتناميها.

وأن المعالجة الإعلامية الشاملة لهذا الملف يجب أن تتناول ليس فقط التغطية الإخبارية لمحاولات الهجرة غير الشرعية، وإنما يجب أن تشمل ما يلي :

1- استعراض الأسباب الدافعة لهجرة غير الشرعية مع تفنيد هذه الأسباب.

[16] قرزيز محمود، يحياوي مريم، نفس المرجع، ص 3

2- استعراض المخاطر التي يتعرض لها المهاجر والتي يستهين بها بعض الشباب في أغلب الأحيان.

3- عرض البدائل والفرص المتاحة للارتقاء بمستوى المعيشة و الدخل، مع ضرورة تعزيز روح الانتماء واحترام العمل لدى الشباب.

4- طرح التجارب الناجحة للشباب الذين تمكنوا من تحقيق أحلامهم في الداخل أو في الخارج من خلال طرق شرعية .

3- الفئات المستهدفة من الحملة:

تستهدف حملة التوعية المهاجرين غير الشرعيين من الشباب والأطفال و أسرهم.

تستهدف الفئات المؤثرة أو المجموعات الوطنية الداعمة من قادة المجتمع، ورجال الدين، والإعلاميين، والعاملين في المؤسسات الاجتماعية مثل لجان حماية الطفولة.

مضمون الحملة الإعلامية: تشمل الحملة الإعلامية ما يلي:

- إنتاج مطبوعات.
- بث رسائل إعلامية عبر الإذاعة والتليفزيون.
- إدراج قضية الهجرة غير الشرعية في الأعمال الدرامية.
- فتح قنوات اتصال مع الجمهور المستهدف من خلال قنوات التواصل الاجتماعي (Twitter, Facebook)

-أنشطة مجتمعيةLeadership program تهدف إلى تزويد الشباب بالمهارات الحياتية وتدريبهم على كيفية التخطيط لمستقبلهم واتخاذ قرارات سديدة.[17]

كما تلعب وسائل الإعلام اليوم بمختلف وسائلها وتوجيهاتها في تلقين الآراء والأفكار المباشرة في التنشئة الاجتماعية للأفراد والمجتمع بشكل عام، فقد أحدثت الثورة المعلوماتية خلال السنوات القليلة الماضية تطورا هائلا في مجال تكنولوجيا الاتصال، بحيث أصبا العالم بمثابة القرية الصغيرة، لأنه يطلع على آخر التطورات التي تحدث في العلم خلال ثوان لذلك يعتبر الإعلام سلاح ذو حدين، فكما انه قادر على نشر رسالة فعالة وصحيحة فهو أيضا قادر على نشر رسالة خاطئة إن لم يتم التأكد من صحتها أو إعدادها ودراستها بشكل دقيق وتوجيهها إلى الفئة المستهدفة.

المبحث الثالث: التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الهجرة

[17] دور الاعلام في مكافحة الهجرة غير الشرعية، ttp://www.sis.gov.eg، تاريخ الدخول 2021/04/27

قد تجسدت العديد من المشاريع بين ضفتي المتوسط في مكافحة الهجرة غير الشرعية بشكل متفاوت بين كياناته وفواعله المختلفة و هذا ما نلمسه على صعيد العلاقات الأوروبية الجزائرية حيث أنها تأخرت مقارنة بالدول المغاربية الأخرى مما جعل مسار التفاوض يتأخر حيث أخذت هذه العلاقات التعاونية صبغة أمنية من باب تأمين أوروبا من الخطر القادم من الجنوب وتحديدا الجزائر وذلك عبر تعاون يستهدف الجانب الأمني أولا ثم تأتي التنمية و الاستثمار.

أولا: تأثير السياسة الأوروبية على الهجرة غير الشرعية الجزائرية

مازالت الهجرة غير الشرعية مستمرة من الجزائر إلى أوروبا بالرغم من كل السياسات والمقاربات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي مع الجزائر والدول الأخرى المصدرة للهجرة لمواجهة هذه المشكلة ويرجع هذا لتجاهل المشاكل الحقيقية المؤدية للهجرة غير الشرعية والمتمثلة في الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الشمال والجنوب جعل هذه المشكلة تستمر إن لم نقل تتضاعف خاصة مع نقص المبادرات الأوروبية وعدم تحقيق المشاريع المشتركة بين بلدان الدفة الشمالية والجنوبية فالتركيز الأوروبي على أوروبا الشرقية أدى إلى فشل مشاريع الشراكة والتعاون الأورو متوسطي خاصة الأورو جزائري حيث بقيت الاستثمارات الأوروبية ضعيفة في البلدان المغاربية وهذاّ مقارنة مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية . رغم أن الميزان التجاري لبلدان المغاربية في صالح بلدان الإتحاد الأوروبيّ حيث أن الاستثمارات نسبة الموجهة نحو بلدان أوروبا الوسطى والشرقية تفوق 18500مليون دولار وفي المقابلّ فإن النسبة الموجهة إلى البلدان المتوسطية ومن بينها البلدان المغاربية الثلاث الجزائر ، المغرب وتونس تقدر ب6259مليون دولار ، وهي نسبة تمثل ثلث مجموع الاستثمارات الموجهة إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بذلك اتجهت أوروبا نحو الخيار الإستراتيجي لتحقيق المشروع الأوروبي الكبير على حساب انتعاش العلاقات الأوروبية المغاربية.[18]

إن التشخيص الأمني الأحادي الجانب واعتبار الضفة الجنوبية الغربية كمصدر تهديدات أمنية وفي المقابل البحث عن سبل معالجة مشتركة للهجرة غير الشرعية أدت إلى فشل السياسات الأمنية المطروحة خاصة في ظل الازدواجية التي يتعامل معها الإتحاد الأوروبي مع الهجرة الوافدة من أوروبا الشرقية في إطار الشراكة ، إذ تعمل داخل هذا الإتحاد بعد توسيع العضوية غلى دول المنطقة على تشجيع هجرة الأوروبيين الشرقيين على حساب الهجرة غير الشرعية المغاربية ، وقد ساهم التجانس الحضاري والثقافي بين الشعوب الأوروبية على توجه الإتحاد الأوروبي على هذا الخيار . ويستشف من هذا علاقة واضحة

[18] منار طويل، **التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية إفريقيا– أوروبا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة وهران، 2012، ص 168

بين أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية ونظرية صدام الحضارات كون الظاهرة تجلب قطاعات مختلفة ترفض الإندماج بالمفهوم الغربي نتيجة شعور المهاجر بالعجز والإحباط في مجتمع لا يفهم ثقافته مما قد يدفعه للقيام بأعمال إجرامية تشكل تهديدا صريحا على أمن المجتمع الأوروبي الأصلي .وقد رسخت أحداث سبتمبر 2001 في الذهن الأوروبي فكرة الخوف من الأجنبي القادم من الدول الجنوبية و بروز اليمين الرافض للتعايش مع الشعوب غير الأوروبية.[19]

ثانيا: أنسنة الهجرة غير الشرعية في علاقات التعاون الجزائري الأوروبي

إن التتبع للسياسة المنتهجة في أوروبا والرامية للقضاء على الهجرة غير الشرعية يدرك وجود تعارك يستحق الوقوف عليه حتى يتم إدراك بعض الوقائع المتعارضة فقد دفع التخوف الإتحاد الأوروبي إلى بناء جدران ماديةّ على مستوى الحدود وأخرى معنوية تبدأ من القنصليات المكلفة بتقديم التأشيرات كما تم تسخير أحدث التكنولوجيا لتدعيم هذه الجدران مثل كاميرات الفيديو وأجهزة الاستشعار بالإضافة إلى نظام المعلومات الجغرافية.

غير أن هذه الوسائل لم تمنع آلاف المهاجرين من الوصول إلى بلدان المقصد متحدين بذلك كل عقابات والصعاب التي تعترض سبيلهم والعقوبات الجزائية التي تهددهم في حالة تم القبض عليهم ، وهذا يثير العديد من الإشكاليات التي يجدر التوقف بها مطولا ، إذ كيف يمكن لمجموعة من المهاجرين الذين لا يملكون من العدة سوى حقيبة صغيرة أن يتجاوزوا العقبات التكنولوجية التي تكلف مليارات الدولارات ، ثم هل يمكن تسخير كل هذه الإمكانيات التي تضاهي تكلفة حروب الفضاء فقط على ثلة من المهاجرين الذين كانوا من الممكن أن يستفيدوا من هذه الأموال لو تم تسخيرها لا سأصال أسباب الهجرة من جدورها وخلق الإمكانات اللازمة.[20]

إن الهجرة غير الشرعية القادمة من الجنوب لها جدور اقتصادية واجتماعية وسياسية ومن ثم توجب تبني مقاربة شاملة تتضمن كل الجوانب بما فيها المقاربة التنموية والإعتماد على سيناريو الإصلاح والتنمية والتطور ومن ثم التوجه نحو أنسنة الهجرة غير الشرعية باعتبار المهاجر مجرد شخص أجبرته الظروف للبحث عن مكان آمن ، والدعوة إلى تفكيك خطاب الهجرة الذي يجعلها مشكلة أمنية عن طريق

[19] سفيان بوسنان، **الهجرة غير الشرعية و الاتحاد الأوروبي قراءة في أمننة الظاهرة**، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد55، 2018، ص 266

[20] خديجة بتقة : "**الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على دول شمال إفريقيا** " ، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل ، المركز الديموقراطي العربي ، المجلد الأول ، العدد الثاني ،2018، ص . 59

بناء لغة أمنية جديدة إيجابية وتسويقّ لفكرة أن الظاهرة تعد مصدر ثروة للمجتمعات الأوروبية و ليس تهديد يجب مجابهته بالقوة.[21]

وتقوم نزع الأمننة عن الهجرة حسب الأستاذ هايسمانز على ثلاث استراتيجيات هي:

1- الاستراتيجية الموضوعية: و التي تحاول بناء تصور ذاتي إيجابي للهجرة و هذا بإقناع الشعب و الدول الأوروبية بأن المهاجر لا يمثل خطرا علينا. و في هذا يقوم العلماء و المهاجرين لن يلتهموا وظائفهم بل يمكن أن يساهموا في ثروة المجتمع.

2- الاستراتيجية البنائية : الغرض لا يمكن في تحديد إذ كان الأمر حقا تهديدا أم لا ، فالهدف هو فهم كيف تعمل عملية الأمننة بمعنى آخر التأكيد على البناء الاجتماعي وانعدام الأمن و هذه الإستراتيجية تبنى على الفصل التام بين فهم القضية والتعامل معها الأول هو أن نفهم العمليات السببية ، وعندئذ يمكن أن نبدأ بمساعدة المعرفة المكتسبة في معالجة هذه القضية .

3- الإستراتيجية التفكيكية : نزع الطابع الأمني يتم بسرد قصة المهاجر بالطريقة التالية فهو ليس مجرد مهاجر ولكنه شخص بهويات متعددة فهو شخص مثله مثل بقية المواطنين هنا هايسمانز يدعوا إلى تفكيك خطاب الهجرة الذي يجعلها مشكلة أمنية عن طريق بناء لغة جديدة إيجابية

فالإشكالية تكمن في أسبابها ومن ثم ضرورة تكييف مقاربة شاملة لمكافحتها من خلال تفعيل مشاريع الشراكة الموجهة نحو دول الضفة الجنوبية للمتوسط المتعلقة بمشروع الشراكة الأورو متوسطية وسياسة الجوار وبرنامج قوي مما يصنع احتمالية حلول مشتركة لمسألة الهجرة غير الشرعية جد واردة.

الخاتمة:

نستنتج من خلال ما سبق التطرق إليه أن الهجرة فيما سبا كانت ظاهرة اجتماعية لعبت دورا أساسيا في تكوين المجتمعات والدول، غير انه وبتطور الأوضاع وظهور الدولة الحديثة التي تبسط سيادتها على كافة إقليمها البري والبحري والجوي، وانتماء الافراد إليها بموجب رابطة الجنسية التي تخول لهم حقوق والتزامات يتمتع بها من لا يحمل جنسيتها، غير انه نتيجة لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية،

[21] سفيان بوسنان، مرجع سبق ذكره، ص 226

أصبحت تشكل الهجرة مصدر قلا العديد من الحكومات، مما أدت بها إلى فرض قيود وشروط لتنظيمها بين الدول، وفقا لسيادة الدولة ومبدأ المعاملة بالمثل، وقد أخذت الهجرة بعدا امنيا خصوصا بعد استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فتحولت الهجرة من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة اجرامية باتت مكونا هيكليا يهدد أمن وسلامة الافراد و الدول.

وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي للجزائر، الذي يربط بين الجنوب والفضاء الإفريقي من جهة مع الفضاء الأورو متوسطي من جهة ثانية، رصدت شرطة الحدود الجزائرية ثلاث أشكال للهجرة غير الشرعية، فهي تعد دولة عبور بالنسبة للأفارقة من جنسيات مختلفة، ودولة استقرار بالنسبة لبعض الأفارقة والأسيويين وفي نفس الوقت تعد دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين الجزائريين والمغاربة، عبر سواحلها الشرقية باتجاه ايطاليا أو السواحل الغربية باتجاه اسبانيا.

ومن خلال عرض مختلف أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية يتبين لنا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في البطالة خاصة، تعد المحرك الأساسي لهجرة الافراد بكل الطرق شرعية كانت أم غير شرعية سعيا إلى تحسين ظروفهم المعيشية، ويترتب على الهجرة غير الشرعية انعكاسات تختلف طبيعتها باختلاف ما إذا كانت الدولة مصدرة أو مستقبلة للهجرة، فبالنسبة للدول المصدرة سوف تفقد الكفاءات المتميزة وطاقة شبانية كبيرة، في المقابل تستفيد من التحويلات المالية للمهاجرين التي تساهم في دفع التنمية، أما الدول المستقبلة فإنها تستفيد من اليد العاملة باعتبارها القوة المنتجة في هذه الدول والتي استطاعت بفضلها تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، والجزائر باعتبارها دولة مستقبلة للمهاجرين الأفارقة فان ذلك اثر على تفشي سوء الأخلاق و الآداب العامة بانتشار الدعارة والبناءات الفوضوية. وتعد الجزائر من بين هذه الدول التي سخرت جهودها في التصدي لهذه الظاهرة من خلال الاهتمام الذي أولاه المشرع الجزائري لمعالجة الظاهرة، بموجب مجموعة من الاليات القانونية التي جاء بها القانون المتعلق بوضعية الأجانب وقانون العقوبات، تجسدت في جملة من التدابير و الاجراءات تهدف إلى حماية الحدود ومنع التسلل، وتنظيم تواجد الأجانب على الاراضي الجزائرية، ومحاربة الإقامة غير الشرعية.

قائمة المراجع

ا- الكتب:

1- زروق العربي، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية-الانعكاسات و اليات المواجهة**، الجزائر: ابن النديم للنشر و التوزيع، 2014،

2- طارق الهيشاوي، **الهجرة الغير شرعية، رؤية مستقبلية**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009

3- عبد الحسن احمد، **الهجرة السرية و حقوق الانسان**، تونس: دار النهار، 2006

4- عبد الوهاب بن خليف، **دور المؤسسات التربوية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، الجزائر: ابن النديم للنشر و التوزيع، 2014

5- محمد فتحي العيد، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، الرياض: د.ن، 2010

ب- المواقع الالكترونية:

1- **دور الاعلام في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، ttp://www.sis.gov.eg، تاريخ الدخول 2021/04/27

2- زهير قاسيمي، **دور الاسرة و المدرسة في التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل**، ttp://www.dafatiri.com ، تاريخ الدخول 2021/04/27

3- موقع الاحصائيات العالمية، www.statistique-mondiale.com، تاريخ الدخول 2021/04/27

4- Benelkadi Kamel "**Migration développement, les africains planchent commune** " . http://www.algeria- **sur une question**
(N° 4676, du 30/04/2006) watch.org/fr/mrv/mrvref/action_commune.htm

ب- المذكرات:

1- حمزة قدة، **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر-تحليل عينة لمحتوى من الصحف**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية الداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم علوم الإعلام والاتصال، 2011

2- رقية العاقل، **إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات السياسية والعلاقات الدولية، 2010

3- منار طويل، **التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية إفريقيا- أوروبا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة وهران، 2012

ج- المقالات:

1- سفيان بوسنان، **الهجرة غير الشرعية و الاتحاد الأوروبي قراءة في أمننة الظاهرة**، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد55، 2018

2- خديجة بتقة : "**الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على دول شمال إفريقيا** " ، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل ، المركز الديموقراطي العربي ، المجلد الأول ، العدد الثاني 2018،

د- الندوات و الملتقيات:

1- محمد احمد اسماعيل، **الهجرة العربية-العربية**، ورقة مقدمة الى الحلقة العلمية حول: اللجوء و الهجرة-المشكلات و الحلول، جامعة ن ع ع أ بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين: تونس 04-2008/08/08

2- - شريف السيد، **اللجوء من انتهاكات حقوق الانسان**، مجلة الموارد، صيف 2005

3- قرزيز محمود، يحياوي مريم، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات و التغير**، جامعة بسكرة/المركز الجامعي برج بوعريرج، http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf